علماء النفس وثورات ربيع العرب

أ.د.قاسم حسين صالح

تتحدّد مشكلة الدراسة بالإجابة عن هذا السؤال:

هل ينبغي أن يكون للأطباء النفسيين وأساتذة علم النفس دور،من منظور اختصاصاتهم، في تحليل الثورات العربية التي بدأت من تونس ،أم ينبغي أن يبتعدوا عنها وينصرفوا إلى عملهم المهني والأكاديمي؟

وعليه فإن الدراسة الحالية تسعى إلى تحقيق الآتي:

١.الكشف عن موقف الأطباء النفسيين والاختصاصيين بعلم النفس من الأحداث التي شهدتها تونس ومصر والبلدان العربية الأخرى، فيما إذا كان ينبغي أن يكون لهم دور في تحليلها بقراءات سيكولوجية ،أم النأي بعيداً عنها والانصراف إلى اختصاصهم المهني والأكاديمي.

٢.معرفة رأي المفكرين والمثقفين بشأن دور الأخصائيين النفسيين في تحليل ثورات العرب في تونس ومصر والبلدان الأخرى من منظور العلوم النفسية.

٣. المقارنة بين مواقف الفئات الثلاث: الأطباء النفسيين، وخبراء علم النفس، والمفكرين والمثقفين.

إجراءات الدراسة

الأداة :

تم تصميم استبانة من (٢٥) فقرة بين إيجابية وسلبية ،أخذت أفكارها من (استطلاع رأي) قدّم لأطباء وأخصائيين نفسيين،ومن كتابات تمثل مواقف متنوعة بخصوص الموضوع،روعي في صياغتها أن تكون بصيغة المتكلم وقابلة لتفسير واحد .

عيّنة الدراسة:

تألفت عيّنة الدراسة من (٢٧)طبيبا نفسيا و(٤٦) خبيرا بعلم النفس و(٣٠)مفكرا ومثقفا،من ١٥ دولة عربية وست أجنبية(أمريكا،بريطانيا،هولندا،الدنمارك،ألمانيا) يقيم فيها أخصائيون نفسيون عرب.

نتائج الدراسة

في ما يأتي أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة على وفق أهدافها :

أولا:

تحدد الهدف الأول بالكشف عن موقف الأطباء النفسيين والاختصاصيين بعلم النفس من ثورات ربيع العرب.

ولغرض تقديم أوضح صورة لهذا الموقف فقد تم أولاً فرز الفقرات الإيجابية ،التي تعني موافقتهم على أن يكون للطبيب النفسي والمتخصص بعلم النفس دور في ثورات العرب بتقديم دراسات وقراءات تحليلية نفسية ،فكانت النتائج كالآتي:

إن الاتجاه العام لكل من الأطباء النفسيين وأساتذة علم النفس هو إيجابي عال يؤيد أن يكون للمتخصصين في العلوم النفسية دور في ثورات ربيع العرب.

إن هذا الاتجاه أعلى لدى أساتذة علم النفس مقارنة بالأطباء النفسيين،إذ بلغت النسبتان العامتان بحدود (٨٨٪) و (٧٦٪) على التوالي.

أعلى نسب اتفاق بين الفريقين (تراوحت بين ٨٢و٩٤٪) كانت بشأن الآتي:

أ. الأحداث التي شهدتها الساحة العربية لها أبعاد نفسية واجتماعية.

ب. من اختصاص عالم النفس تحليل سيكولوجيا الشعوب عند قيامها بثورات وانتفاضات.

ت. مطلوب أن يسهم الأخصائيون النفسيون في البلدان العربية بتوعية المجتمع بعوامل التغيير وإرشاد عمليات التغيير.

ث. مشاكل السياسة من صميم الاهتمامات السيكولوجية لأنها تخص هموم الإنسان وانشغالاته اليومية.

ج. الطبيب النفسي/ عالم النفس قادر على تحليل ما يجري بموضوعية من منطلقي الطب النفسي وعلم النفس.

اتفق الفريقان بنسبتين متقاربتين (٧٦٪) و(٨٠٪) بخصوص أن الطبيب النفسي مؤهل لتشخيص (الخلل أو الاضطراب العقلي) لدى الحاكم العربي.

مع أن الفريقين اتفقا على قيام الطبيب النفسي /عالم النفس بتحليل ما يجري من انتفاضات وثورات عربية..بعدّها مسؤولية وطنية،إلا أن النسبتين كانتا ٥٣٪ لدى الأطباء و٧١٪ لدى أساتذة علم النفس.

كانت أوطأ نسبة اتفاق،وجاءت متطابقة (٥٩٪) لدي كليهما، بخصوص أن يكون للأخصائي النفسي (طبيب ، خبير)الحق بتوظيف اختصاصه في السياسة على وفق قناعاته الشخصية.

ولغرض اكتمال الصورة فقد تم ،ثانيا،فرز الفقرات السلبية التي تعني أن يبتعد الطبيب النفسي وعالم النفس عما يجري من أحداث في العالم العربي وينصرف كلّ منهما لممارسة عمله المهني والأكاديمي ،

فكان الاتجاه العام لدى الأطباء النفسيين وأساتذة علم النفس الذين يفضلون أن ينأوا بأنفسهم عما يجري من أحداث في العالم العربي ضعيفا،تراوحت نسبته بين ٦٪ إلى ٢٧٪.

× ثانيا:

تحدد الهدف الثاني بمعرفة رأي المفكرين والمثقفين بشأن دور الأطباء والأخصائيين النفسيين العرب في تحليل ثورات العرب في تونس ومصر والبلدان الأخرى من منظور العلوم النفسية.

حصلت أربع فقرات على موافقة ٩٢٪ من المفكرين والمثقفين ،هي:

من واجب عالم النفس أن يحلل للناس الأبعاد النفسية والاجتماعية للأحداث السياسية.

الأحداث التي شهدتها الساحة العربية لها أبعاد نفسية واجتماعية.

من اختصاص عالم النفس تحليل سيكولوجيا الشعوب عند قيامها بانتفاضات وثورات.

الطبيب النفسي/ عالم النفس قادر على تحليل ما يجري بموضوعية من منطلقي الطب النفسي وعلم النفس.

تلتها في الأهمية ثلاث فقرات حصلت على موافقة ٨٥٪منهم ،هي:

الطبيب النفسي مؤهل لتشخيص (الخلل أو الاضطراب العقلي) لدى الحاكم العربي.

مشاكل السياسة من صميم الاهتمامات السيكولوجية لأنها تخص هموم الإنسان وانشغالاته اليومية.

للأخصائي النفسي (طبيب،خبير) الحق بتوظيف اختصاصه في السياسة على وفق قناعاته الشخصية.

كانت أوطأ فقرة حصلت على نسبة موافقة ٥٤٪منهم هي:

- بما انه ليس كل تحليل سياسي للأحداث يكون دقيقا" ، فليس شرطا" توافر الدقة في التحليلات النفسية والطبية النفسية للأحداث السياسية.

ولغرض توكيد الموقف فقد تم فرز الفقرات السلبية الخاصة بابتعاد الطبيب النفسي وعالم النفس عن الأحداث السياسية في الساحة العربية،بتحديد نسب الموافقة على هذا الموقف،فكانت النتائج كالآتي:

١. إن أعلى نسبة موافقة بين المفكرين والمثقفين كانت تخص الفقرتين:

الطبيب النفسي/عالم نفس، غير مؤهل لتحليل الاحداث السياسية التي تجري بالساحة العربية (٢٣٪).

ابتعاد الأخصائي النفسي (طبيب،أستاذ)عن تحليل ما يجري من أحداث،فيه ضمانة شخصية له (١٥٪).

٢. اتفق المفكرون والمثقفون بالكامل على تخطئة ما جاء في الفقرتين :

أ. لا شأن للطب النفسي في تحليل ودراسة الأحداث التي شهدتها الساحة العربية.

ب. من الأفضل للطبيب النفسي أن لا يورط نفسه في تحليل ما جرى ويجري من أحداث في الساحة العربية.

٣.اتفق فقط ٨٪ منهم على أن الطب النفسي أو علم النفس يمكن أن يلعب دورا في تحليل وفهم الأحداث الجارية في الساحة العربية.

× ثالثا:

تحدد الهدف الثالث بالمقارنة بين مواقف الفئات الثلاث: الأطباء النفسيين، وخبراء علم النفس، والمفكرين والمثقفين..فتوصلت الدراسة إلى الآتي:

إن الاتجاه العام لدى الفئات الثلاث هو مع الموقف الذي يرى أن يكون للأطباء النفسيين والأخصائيين النفسيين دور في تحليل ثورات ربيع العرب من منطلق اختصاصهم.غير أن نسبته كانت أقل لدى الأطباء النفسيين (٧٦٪) ،فيما كانت النسبتان متقاربتين لدى أساتذة علم النفس (٨٩٪) والمفكرين والمثقفين (٩٠٪).

وهذا قد يعود إلى أن الأطباء النفسيين أكثر انشغالا بمهنتهم وأكثر ابتعادا عن السياسة فيما الأخصائيون النفسيون، لاسيما المهتمون بعلم النفس السياسي والاجتماعي وتحليل الشخصية، أكثر انشغالا بالسياسة وأقرب إلى المفكرين والمثقفين الذين يعدّون السياسة ميدانهم الأول.

تقاربت مواقف الفئات الثلاث بنسب عالية تراوحت بين ٨٢٪ و ٩٢٪ بخصوص أن الأحداث التي شهدتها الساحة العربية لها أبعاد نفسية واجتماعية ،وأنه من اختصاص عالم النفس تحليل سيكولوجيا الشعوب عند قيامها بانتفاضات وثورات ، وأن الطبيب النفسي/عالم النفس قادر على تحليل ما يجري بموضوعية من منطلقي الطب النفسي وعلم النفس،وأن مشاكل السياسة من صميم الاهتمامات السيكولوجية لأنها تخص هموم الإنسان وانشغالاته اليومية.. وهذا يعني أن ثورات ربيع العرب فيها جانب سيكولوجي وأن على المختصين بالطب النفسي وعلم النفس تحليل ذلك.

هنالك إجماع بين الفئات الثلاث على أن بين الحكام العرب من هو مصاب بخلل نفسي أو اضطراب في الشخصية..وهذا يعني أن الأطباء النفسيين وأساتذة علم النفس تقع عليهم مسؤولية التشخيص بهدف تجنيب الشعوب كوارث شبيهة بالتي حصلت فعلا لاسيما في العراق.

رأى ما يقرب من ربع الأطباء النفسيين بأن لا شأن للطب النفسي في تحليل ودراسة الأحداث التي شهدتها الساحة العربية،فيما كان ١٢٪ من أساتذة علم النفس مع هذا الرأي ،الذي خطأه كل المفكرين والمثقفين.وإذا أضفنا ما يقرب من خمس الأطباء النفسيين لا يظنون أن الطب النفسي أو علم النفس يمكن أن يلعب دورا في تحليل وفهم الأحداث الجارية في الساحة العربية،تبين لنا أن الأطباء النفسيين أكثر تحفظا مقارنة بعلماء النفس والمفكرين والمثقفين.

مع أن أوطأ اتفاق لدى الفئات الثلاث كان بخصوص ليس شرطا توافر الدقة في التحليلات النفسية والطبية النفسية للأحداث السياسية،وأن ليس كل تحليل سياسي لها يكون دقيقا،فإن الأطباء النفسيين كانوا الأكثر تشددا في ذلك.

مع أن (٥٩٪) من الأطباء النفسيين وأساتذة علم النفس اتفقوا على أن لهم الحق بتوظيف اختصاصهم في السياسة على وفق قناعاتهم الشخصية ،فإن (٨٥٪)من المفكرين والمثقفين يؤيدون هذا الحق..وهذا يعني أن المثقفين عموما يعوّلون على المختصين بالعلوم النفسية في تفسير الأحداث السياسية.

رأى (٩٤٪) من المختصين بعلم النفس أننا بحاجة إلى ثورات نفسية لها قدرات التغيير الحضاري لوضع مجتمعاتنا على طريق التقدم والازدهار مقابل (٨٢٪) لدى الأطباء و(٦٩٪) لدى المفكرين والمثقفين..وهذا اعتراف من المختصين بالعلوم النفسية بدورهم في التغيير.

مع أن موقف المفكرين والمثقفين إيجابي إلا أن نظرتهم للأطباء النفسيين وأساتذة علم النفس كانت أقل ،فهم لا يرون بنفس القوة أن الطبيب النفسي /عالم النفس مؤهل لتحليل الأحداث السياسية التي تجري في الساحة العربية ،وأنه مطلوب أن يسهم الأخصائيون النفسيون في البلدان العربية في توعية المجتمع بعوامل التغيير وإرشاد عمليات التغيير.وهذا يعني أن المثقفين والمفكرين يرون أنفسهم أكفأ في القضايا السياسية من المختصين بالعلوم النفسية.

رأى ما يقرب من نصف الأطباء النفسيين مقابل ٢٩٪من أساتذة علم النفس و١٥٪ من المفكرين والمثقفين، أن ابتعاد الأخصائي النفسي(طبيب/أستاذ)عن تحليل ما يجري من أحداث فيه ضمانة شخصية له.وقد يعزى تفسير حذر الأطباء إلى أن الطب النفسي مهنة عزيزة ونادرة ومجزية،وأن توجسهم من السلطة أعلى مقارنة بالآخرين.

التوصيات

نظراً لوجود إجماع بين الأطباء النفسيين والمختصين بعلم النفس والمفكرين والمثقفين على أن بين الحكّام العرب من هو مصاب بخلل نفسي أو اضطراب في الشخصية،فإننا نوصي بوجوب إجراء فحص نفسي لكل مرشح يتقدم لرئاسة الدولة أو رئاسة الحكومة يضمن الآتي:

قوة ضميره الأخلاقي، تمتعه بقدرات عقلية عالية، التمكن من مواجهة الضغوط والأزمات ،تحمّل وطأة الإخفاقات والفشل، المحافظة على الاستقرار الانفعالي والوجداني، تحمّل المسؤولية، النظرة الواقعية إلى تحديات الحياة،الانفتاح الذهني على الإنسانية، وسلامته من النزعات العدوانية.

ولتحقيق ذلك ينبغي أن تتولى البرلمانات العربية وضع هذه التوصية بصيغة قانونية ملزمة في دساتير بلدانها تحدد أيضا أن تكون الجهة التي تقوم بهذا الفحص من أطباء نفسيين ومختصين بعلم النفس بمرتبة (أستاذ – بروفيسور) وأن يكونوا مستقلين سياسيا.

نظرا لوجود شبه إجماع بين الأخصائيين النفسيين(أطباء وأساتذة) والمفكرين والمثقفين على أن مشاكل السياسة هي من صميم الاهتمامات السيكولوجية،وان الأحداث التي شهدتها الساحة العربية لها أبعاد نفسية،وأن الطبيب النفسي وعالم النفس قادران على تحليل ما يجري بموضوعية من منطلقي الطب النفسي وعلم النفس،فإننا نوصي بالآتي:

- أن يكون هنالك مستشاران بدرجة دكتوراه وبمرتبة أستاذ أحدهما طبيب نفسي والآخر عالم نفس في مكاتب كل من رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان في البلدان العربية التي تحررت، وأن يكون هؤلاء المستشارون مستقلين سياسيا.

- أن تحظى الكتابات التحليلية للمختصين بالعلوم النفسية بشأن الانتفاضات والثورات العربية باهتمام وسائل الإعلام والمواقع الالكترونية بهدف إشاعة الثقافة النفسية بين الناس في القضايا السياسية.

هنالك شبه إجماع بين الفئات الثلاث على أن من واجب عالم النفس أن يحلل للناس الأبعاد النفسية والاجتماعية للأحداث السياسية، وأنه مطلوب أن يسهم الأخصائيون النفسيون في البلدان العربية في توعية المجتمع بعوامل التغيير..عليه نوصي من يفضّل النأي بنفسه عن هذه الأحداث ،لاسيما بين الأطباء النفسيين،تغيير موقفه لصالح شعبه بتحليلها موضوعيا بما يضمن سلامته الشخصية.

إن اعتماد هذه التوصيات التي بنيت على دراسة موضوعية تطبيقية يمكن أن يسهم في أن يجعل ربيع ثورات العرب..ربيعاً دائماً..مع خالص محبتنا للجميع.

عرض موجز لدراسة تطبيقية قدمت في المؤتمر الدولي الثاني للطب النفسي،عمان – حزيران ٢٠١٢

رئيس الجمعية النفسية العراقية

الثورات تصلح مادة لدراسة نفسية

هنالك شبه إجماع على أن من واجب عالم النفس أن يحلل للناس الأبعاد النفسية والاجتماعية للأحداث السياسية، وأنه مطلوب أن يسهم الأخصائيون النفسيون في البلدان العربية في توعية المجتمع بعوامل التغيير..عليه نوصي من يفضّل النأي بنفسه عن هذه الأحداث ،لاسيما بين الأطباء النفسيين،تغيير موقفه لصالح شعبه بتحليلها موضوعيا بما يضمن سلامته الشخصية.

جسر

أدوات المؤامرة بتمزيق الأمة

د. سعد بن طفلة العجمي

أكثر المؤمنين بالمؤامرة لتمزيق الأمة العربية والإسلامية وتفتيتها هم جماعات الدين السياسي، خطابهم السياسي تجاه ما يجري بسيط ومبسط: مؤامرة صهيونية صليبية يقودها الشيطان الأكبر "أمريكا" لتمزيق العالم الإسلامي- بما في ذلك العراق- والعربي- بما في ذلك سوريا، وإحراق المنطقة في أتون حروب طوائف وقوميات وأديان وقبائل وأعراق ومذاهب وغيرها.

قد لا يختلف المدنيون العرب- بمن في ذلك العراقيون- من أن هناك من يرى شرعية وجوده كدولة دينية- مثل إسرائيل- بوجود دول الطوائف: دولة سنية وأخرى شيعية ودرزية وكردية وعلوية وقبطية ...الخ. ويرون أن إيران تستخدم الدين الإسلامي بصيغته الشيعية مبررا للتدخل في الشأن العراقي والسوري واللبناني والبحريني وغيرها.

لكن السؤال الذي لا بد منه: من الذي يترجم وينفذ هذه المؤامرة بتمزيق الأمة؟ ما هي أدوات تنفيذ هذه المؤامرة؟ كيف تستطيع أن تمزق الأمة مذهبيا ما لم تكن لديك أدوات مذهبية؟ وكيف تحرقها طائفيا ما لم تمتلك أحزابا طائفية؟

وهنا تأتي الإجابة التي لا تحتاج لكثير من عناء التفكير: الحروب الطائفية يشعلها الطائفيون، والحروب العنصرية يوقد نارها العنصريون، والفتن المذهبية يقدح شرارها المتطرفون. لا طائفية بلا طائفيين، هذه هي الحقيقة، ولا عنصرية بلا عنصريين. فالطوائف والعناصر والقوميات واللغات والمذاهب والأديان سمة من سمات المجتمعات البشرية، فلا يكاد يخلو مجتمع في أي بلد على هذا الكوكب من هذه المكونات المختلفة، ولكن عامل الاستقرار بينها جميعا هو في التعايش وسيادة القانون بين كافة مواطنيها على حد سواء بغض النظر عن دينهم أو مذهبهم أو فروقاتهم الموروثة.

الأحزاب الدينية- شيعية كانت أم سنية- إخواناً كانوا أو دعوة، صدريين أو سلفيين هم أدوات المؤامرة لتمزيق الأمة وتفتيتها، وحرق أسس التعايش بين أفراد المجتمع.

أحداث العام ٢٠٠٦ الطائفية الدامية بالعراق لم تقم بها طائفتا السنة والشيعة، بل أشعلها الطائفيون من طائفتي الشيعة والسنة، والأشباح التي ترتكب الأعمال الإرهابية بالعراق أو سوريا أو لبنان، ليسوا شيعة أو علويين، بل هم طائفيون بامتياز.

ما يقوم به نظام بشار من مجازر ضد الشعب السوري، ليس بدافع علويته، فما ارتكبه صدام من جرائم ضد العراق أو إيران أو الكويت، لم يكن بدافع سنيته، وما اقترفه القذافي ضد شعبه لم يكن مبرره مذهبه السني، فالبطش لا يعرف دينا، والطغيان بلا مذهب أو طائفة، إنها السلطة المطلقة والعيش في كنف الدم منذ اللحظة الأولى لتسلمها.

ما زال كثيرون يعوّلون على مدنية العراق، ولا يزال المدنيون العرب يرقبون المشهد العراقي بحسرة ضياع الفرص التاريخية لبناء مجتمع ديمقراطي متعدد متعايش، لكنّ الطائفيين يرفضون ذلك ثم يتصايحون:

إنها المؤامرة!!

أكاديمي وكاتب كويتي

المحصّنون !

ناظم محمد العبيدي

الفسادإرهاب أيضاً

لكل حقبة تاريخية فاعلون يشكلون ملامحها السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال هؤلاء الذين يتصدرون المناصب ويملكون صنع القرارات التاريخية ودراسة شخصياتهم وأفعالهم يمكننا التنبؤ بمستقبل أي بلد ، فهل نملك مثل هؤلاء السياسيين الذين يقودون العراق اليوم ؟ هل يتمتع سياسيونا بمثل هذه القدرات التي يمكن أن يطمئن لها أصحاب العقول المستنيرة ويشعرون بالطمأنينة على أن الغد سيكون أفضل ؟

إن أي سمة شخصية لدى الإنسان العادي تنعكس سلباً أو إيجاباً على المقربين منه ، لهذا فإن الأسرة هي المكان الأول الذي تظهر فيه انفعالات الشخصية وسلوكها الاجتماعي ، ومهما فعل مثل هذا الفرد سيظل ضرره محصوراً في دائرة وجوده الأسري والاجتماعي ، وكلما اتسعت مساحة الفعل لدى الإنسان يزداد معها حجم التأثير ، تصور حجم الضرر حين يقرر مسؤول دولة إعلان الحرب على دولة أخرى ! أو بمثال آخر أن يستولي على ثروات ومقدرات الناس لأغراضه الشخصية فيمنعها من الوصول إلى الناس ! ترى كم من الضرر والمعاناة سيلحق بالمستفيدين من ذلك ؟ وإذا أجرينا مقارنة بين إرهابي يفجر نفسه فيؤدي إلى قتل العشرات من الناس والتسبب بكارثة لأسرهم مع مسؤول يخون الأمانة ويتسبب بذات الكارثة إذا كان يعمل في المجال الأمني هل سنجد فرقاً ؟ الفرق الحقيقي إن الأول يمكن إدانته من غالبية الناس بلا تردد أو تفكير ، أما الآخر فإنه يستتر بلباس السلطة وحصانتها ، وبمقدوره الظهور في وسائل الإعلام أنيقا ، لبقا مطمئنا أن لا أحد بوسعه النيل منه ، وإذا كثر وجود مثل هذا المسؤول الأنيق في نظام ما فالويل لمن يمثلهم ويأتمنونه على بلدهم ، سيمضي في نشاطه المحموم مثل السرطان في الجسد المريض ، وهل ثمة إغراء يمكن أن يطيح بالإنسان أخلاقياً أكثر من المال والنفوذ ؟ إن أقصى ما بلغته حكمة الناس في البلدان المتحضرة هي أنهم وضعوا قواعد للسياسة والحكم تمنع وصول هكذا أفراد إلى مناصب الدولة ، لكن ما حدث عندنا سمح للأسف بوجود هكذا مهرجين وانتهازيين ، واللافت في مثل هؤلاء هو تمتعهم بالذكاء السلبي ، أي الجانب السيئ من قدرات الإنسان العقلية فهم مثل بعض أنواع المجانين الذين يقول عنهم الطب النفسي ، أن بإمكانهم تجاوز الاختبارات العقلية ، فلا يمكن التنبه لما يحملونه من انحراف أخلاقي يتنافى مع عملهم في مجال السياسة والتحكم بمصائر الناس ، ومادامت اللعبة السياسية . كما يطلق عليها الأمريكان . تسمح لكل منتسب إلى جهة سياسية أن يدخل ضمن فريق اللاعبين فكيف بالإمكان التخلص من أمثال هؤلاء ؟ إن تأمل الكوارث السياسية يعيد إلى الذاكرة تلك السنوات المقيتة من الموت والخسارات ، وحين انجلت الأحداث فرّ أولئك الفاسدون بأموال الشعب كما سيفعل غيرهم ممن يمتهنون السرقة وارتداء الأقنعة !